

«النواب» المغربي يناقش برنامج حكومة أخنوش

المشكلة للأغلبية الحكومية، بفضل برنامجها الانتخابية «الجادة التي اتسمت بالصدق والواقعية»، عاداً أن تشكل تحالف حكومي جديد يشكل بديلاً سياسياً ديمقراطياً»، أقرّته صناديق الاقتراع لقيادة المرحلة في إطار التداول على السلطة. بدوره؛ دعا نور الدين مضيان، رئيس الفريق النيابي لحزب الاستقلال، (أغلبية)، إلى تحقيق أفراح حقوقي بالغفو عن معتقلي الحركات الاجتماعية.

المكي، عاداً أن كل هذه «عناوين لنجاح محقق» للحكومة، «بما يفتح مرحلة جديدة»، وأضاف غيات أن انتخابات 8 سبتمبر الماضي تشكل «لحظة فارقة» في تاريخ المغرب، الذي أبان عن «نضج كبير في تجربته الديمقراطية»، وأقرّ «نخباً جديدة، انبثق عنها تحالف، تتميز مكوناته بالانسجام». من جهته؛ قال أحمد التويزي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، (أغلبية)، إن المغاربة عبروا عن ثقتهم بالأحزاب

قال النائب محمد غيات، رئيس الفريق النيابي لحزب التجمع الوطني للأحرار، المغربي، متزعم الائتلاف الحكومي، خلال مناقشة البرنامج الحكومي، الذي قدمه رئيس الحكومة عزيز أخنوش أمام البرلمان بغرفتيه الماضي، إن المرحلة التي يعيشها المغرب تعد «تاريخية»، مشيراً إلى أن حكومة أخنوش تحظى «بدعم شعبي كبير وأغلبية برلمانية منسجمة، ومسئولة بكفاءة مشهود لها بالنزاهة والجدية»، إضافة إلى «العطف

مع فتح ميناء غزة ودخول مئات الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر

فلسطين؛ تحركات استراتيجية ساخنة على الساحة الداخلية



اشتبكات داخل الأقصى

مصر تتحرك أوروبا للضغط على إثيوبيا بشأن «سد النهضة»

كثفت مصر من تحركاتها على المستوى الأوروبي للضغط على إثيوبيا، بشأن قضية «سد النهضة»، في ضوء البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن الدولي، وما تضمنه من ضرورة امتثال أطراف النزاع لتوقيع اتفاق خلال فترة وجيزة. وبينما طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال زيارته إلى المجر، بدور مؤثر لحل هذه القضية، التي تمس بمصالح مصر المائية، استضافت القاهرة جلسة مشاورات دبلوماسية، بحضور مسؤولين أوروبيين، للتحديث حول عدد من قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا، وعلى رأسها قضية السد الإثيوبي.

وعقد السيد، مباحثات قمة مع رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، بمقر رئاسة الوزراء في بودابست، في ثالث أيام زيارته الرسمية للمجر، التي تضمنت المشاركة في اجتماع دول «فيشغراد».

ووفق المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، السفير بسام راضي، فإن المباحثات تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة، ومختلف تطورات القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث أكد الجانبان أهمية العمل في هذا الصدد على تكثيف الجهود الدولية، بهدف حلحلة عملية السلام واستئناف المفاوضات، سعياً نحو تسوية الأزمة الفلسطينية، استناداً لقرارات الشرعية الدولية.

وأضاف السفير بسام راضي أنه تمت، خلال اللقاء، مناقشة مستجدات قضية سد النهضة، في ضوء صدور البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن، وما تضمنه من ضرورة امتثال الأطراف للتوصل إلى اتفاق ملزم وتشغيل ملزم قانوناً، خلال فترة وجيزة، على نحو يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف، حيث أكد الرئيس السيسي مدى الالتزام، الذي أبدته مصر تجاه مسار المفاوضات، موضحاً أن على المجتمع الدولي «القيام بدور مؤثر لحل تلك القضية بالغة الأهمية»، التي تمس مصالح مصر المائية. وتتفاوض مصر والسودان وإثيوبيا بشكل متقطع منذ 10 سنوات، دون نتيجة. على أمل الوصول إلى اتفاق بشأن ملء وتشغيل السد، التمام على الراق الرئيسي لنهر النيل. واعتمد مجلس الأمن الدولي بياناً رئيسياً، منتصف سبتمبر الماضي، يشجع الدول الثلاث على استئناف المفاوضات، برعاية الاتحاد الأفريقي، بهدف الوصول لاتفاق ملزم «خلال فترة زمنية معقولة».

في السياق ذاته، عقد السفير بدر عبد العاطي، مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الأوروبية، مساء أول من في القاهرة، جلسة مشاورات مع نائب سكر تير عام جهاز الخدمة الخارجية للجانبين، بحسب بيان وزارة الخارجية المصرية، العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات. كما تناولت المشاورات تبادل وجهات النظر إزاء عدد من الملفات السياسية، وعلى رأسها التحضيرات لعقد القمة الثانية لرؤساء دول وحكومات جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الملفات الإقليمية والدولية، ومنها ليبيا وفلسطين وسوريا ولبنان، والأوضاع في أفغانستان، وموضوعات نزح السلاح ومكافحة الإرهاب.

كما جرى تناول موضوع «سد النهضة»، ودعا الوفد المصري إلى ضرورة «التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم ملء وتشغيل السد».

تعرّج جهود حمدوك لإنهاء

الأزمة السياسية في السودان

وضعت المجموعة المنشقة عن التحالف الحاكم في السودان (قوى إعلان الحرية والتغيير)، شرطاً مشدداً للعودة للتحالف، تتمثل في حل كل مؤسسات الانتقال بما في ذلك مجلسا السيادة والوزراء وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، وحل مؤسسات التحالف، وحل لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، قبل الجلوس لأي تفاوض؛ وهو ما أدى إلى إفشال جهود رئيس الوزراء لتوحيد المجموعتين واستعادة العلاقة بين شركاء الانتقال العسكريين والمدنيين.

وقال مصدر قريب من «الحرية والتغيير» التي تمثل المرجعية السياسية للحكومة الانتقالية لـ«الشرق الأوسط»، إن رئيس الوزراء اجتمع الثلاثاء مع المجموعة المنشقة، قبل أن يطلب لقاء رسمياً بينها وتحالف الحرية والتغيير، لكن المجموعة رفضت، وطلبت من رئيس الوزراء إبلاغ مطالبها لهم، في الوقت الذي كان يرغب فيه ممثلو التحالف الحاكم في عقد مواجهة أمام حمدوك.

وأوضح، أن المجموعة التي انطلقت على نفسها «الحرية والتغيير - منصة التأسيس»، اشترطت على رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، إبلاغ التحالف الحاكم بعدم رغبتها في أي حوار مع التحالف الحاكم، قبل حل مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، وحل مؤسسات الحرية والتغيير، وحل لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو.

ووصف المصدر مطالب المنشقين بأنها تعجيزية تتناقض مع رغبة رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، وقال «كنا نرغب في كشف الأعياب أمام رئيس الوزراء، لكنهم رفضوا الاجتماع المشترك»، وتابع «ليس بينهم من هو مقصي، وهم لا يمثلون (الحرية والتغيير)، بل ينفذون أجندة العسكريين في مجلس السيادة الانتقالي».

وكان رئيس الوزراء عبد الله حمدوك قد اقترح في مبادرته الموسومة «الطريق إلى الإمام» توحيد ما أطلق عليها «قوى الثورة»، باستثناء حزب المؤتمر الوطني الذي كان يمثل الواجهة السياسية التي حكم من خلالها الإسلاميين، بيد أن محاولاته لم تجد أثناً صاغية بعد.

وبداية أكتوبر الحالي، أعلنت مجموعة من الحركات المسلحة، وبعض القوى السياسية اشتقاقها عن «الحرية والتغيير»، وتكوين تحالف جديد يحمل الاسم ذاته، تحت دعوى الإقصاء والتهميش الذي يواجهونه داخل التحالف الحاكم، وأطلقوا على أنفسهم اسم «الحرية والتغيير - منصة التأسيس»، وعقدت لقاءً جماهيرياً دعت خلاله لتوقيع ميثاق وحدة قوى الحرية والتغيير، قبل أن يعودوا ويأجلوا توقيعه للسلاسل عشر من الشهر نفسه.

والغاعلين سواء في حركة حماس أو الجهاد الإسلامي، وهو ما يأتي في إطار عمل وقائي ودفاعي تجاه السلطة الفلسطينية. من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية المقبلة، اشارت الحركة إلى أن كلا من الحركتين وهما الجهاد الإسلامي وحركة حماس ستحاولان تعكير صفو الانتخابات.

ودعا صبري صيدم، الناشط البارز في فتح، حماس إلى إعادة النظر في الانتخابات الجارية في غزة. وقالت تقارير أن حركة حماس تخشى وبشدة أن تفقد الحركة نفوذها في الانتخابات المقبلة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في غزة.

وفي قضية أخرى ذكرت صحيفة هارتس العبرية، أن إسرائيل تخطط للترويج لبناء آلاف الوحدات السكنية في مناطق مختلفة من القدس المحتلة، في محاولة منها لإحداث تغيير كبير على الخط الجغرافي للسياسة للمنطقة، وبما يمنع مستقبلاً أي حل يهدف إلى تقسيم المدينة. وبحسب الصحيفة، فإن مناطق «جفعات همتوس» وهو حي يهودي استيطاني يقطنه اليهود الإثيوبيين، وتم إنشائه على أرض خربة طابيا ببلدة بيت صافا بالقدس الشرقية، إلى جانب المنطقة المعروفة باسم E1 وهي منغلقة تضم عدة مستوطنات مقامة على أحياء فلسطينية منها العيزرية وأبو ديس وعاتا وحزما وغيرها، ومستوطنة بسغات زيف الغاماة على أراضي عدة قرى شمال شرق القدس، وجميع المناطق من حول هذه المناطق الثلاثة ومنها منغلقة «عطروت»، ستقوم إسرائيل بالترويج لخطط بناء واسعة لصالح اليهود فيها.

قليلة تحرك مصري جاد بهذا الملف، وتبدأ بارسل دعوات لقيادات فتح وحماس لزيارة القاهرة، للتحايط في ملفي المصالحة الداخلية بشكل أساسي، تمهيدا لعقد لقاء ثنائي قريب، مشيراً إلى وجود ضغوطات أمريكية كبيرة تمارس على الفلسطينيين بهذا الجانب، وتوقعات ببيان تجهز مصر مبادرة جديدة لإطلاقها في حال نجحت بإحداث اختراق في جدار الثقة بين فتح وحماس. من ناحية أخرى قررت لجنة متابعة العمل الحكومي فتح ميناء غزة أمام المتزهمين، وقالت اللجنة في بيان لها إنه انه وفي ضوء توصيات جهات الاختصاص وتراجع مؤشرات الحالة الوبائية، يتم إعادة فتح ميناء غزة لاستقبال الزوار والمترادين على أن تقوم وزارتا الداخلية والنقل والمواصلات بتنفيذ القرار وفق ما كان معمول به سابقاً. من ناحية أخرى تداولت عدد من الصحف الفلسطينية الصادرة صباح تقارير تشير إلى كشف مصادر مصرية مسؤولة عن أن وفد حماس في القاهرة وافق على جميع المطالب المصرية بوقف دعم المظاهرات ونشاطات الحركة في الضفة الغربية. وأضاف المصدر ذاته أن المطالب الملتزمة بالقاهرة بالمقابل ستسهل حماس فتح معبر رفح وسيشمل ذلك تداول البضائع بين مصر وغزة. كما التزمت حماس، كجزء من الاتفاقية، بإزالة دعماها لما يمكن وصفه بالعبارات التي تدعو للمقاومة أو الخوذة ضد السلطة الفلسطينية.

بدورها أشارت تقارير صحفية فلسطينية أن قوات الأمن الفلسطينية تواصل العمل على تطبيق القانون في الضفة الغربية، خاصة ضد النشطاء يسمي بالمعونة القطرية، خاصة مع مهارة العامل الفلسطيني وكفاءته. من ناحية أخرى وفيما له صله بقضية أخرى كشف مسؤول بارز في حركة «فتح» بالضفة الغربية المحتلة، أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أعطى الضوء الأخضر لقيادة حركة «فتح» لإعادة تفعيل ملف المصالحة الأجد منذ شهر طويلة، وعقد لقاءات جديدة مع حركة «حماس» للتحايط في نقاط الخلاف التي تعطل التوصل لاتفاق ينهي حالة الانقسام القائمة. وأكد القيادي الفتحاوي في تصريحات خاصة لصحيفة الرأي الصادرة في لندن أن الرئيس عباس لم يكن أبداً معارضاً لإجراء أي لقاءات مع حركة «حماس» سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو خارجها، ولكن طبيعة مواقف «حماس» التي أسماها بـ«المتناقضة والمتعنتة» في ملفات المصالحة كان السبب للتعطيل. وأضاف «هناك عدة تحركات أمريكية وعربية بهدف المصالحة الداخلية، في محاولة منهم لإعادة حركتي «فتح» و«حماس» لطاولة الحوار من جديد، والتباحث في الملفات التي تشكل عقبة أمام الوحدة ومحاولة إيجاد أرضية واتفاق واضح وصريح يزيل كل العقبات التي تعترض الطريق. وتابع القيادي الفتحاوي، حديثه قائلاً: «هناك تعليمات واضحة من الرئيس عباس لتشكيل وفد من قيادة الحركة سيكون على الأرجح تحت قيادة عزام الأحمد، للبدء بإجراء لقاءات جديدة مع قيادة حركة حماس في جمهورية مصر العربية، بناءً على دعوة من جهاز المخابرات المصرية». وتابع حديثه: «على الأرجح سنشهد خلال أيام

تواصل ردود الفعل على الساحة السياسية الفلسطينية عقب الكشف عن تداعيات حالة من الغضب الهائل التي تنتشر في الكثير من الشبكات الاجتماعية في غزة إزاء نشر الكثير من صور العمال الفلسطينيين وهم يتدفقون على مكاتب العمل من أجل الحصول على ترخيص للعمل في إسرائيل. وتعليقا على هذا الخبر قال الكاتب الصحفي الفلسطيني ياسر مناع قال إن صور تدفق العمال الفلسطينيين على مكاتب العمل كانت مؤلمة بل وغير مقبولة إلا أنها لا تقتصر على غزة وحدها المشهد في الضفة مشابه تماماً لغزة لكن بطريقة أكثر ترتيباً. وأضاف مناع للوسط أن «الحصان الخائض الذي يتعرض له قطاع غزة منذ أكثر من 10 سنوات والذي أدى إلى وجود حالات من الفقر الشديد وعدم الحصول على توفير الاحتياجات الأساسية والرغبة بالعيش بكرامة هو السبب، اعتقد وليس تمييزاً للمشهد بان العامل لم يختار هذا الامر إلا لإلزامه من فرص العمل. هذا يتطلب من الجميع التفكير بخطوات جديدة للعمل على رفع الحصار عن غزة وتوفير فرص عمل بديلة

من جهته يقول الكاتب والحلل السياسي توفيق أبو شورم أن فتح باب العمل للعمال أو التجار الفلسطينيين أمر مهم وديق، مشيراً إلى أن الوضع الاقتصادي في القطاع بات صعباً للغاية، وهو ما يفسر تدفق المئات من الفلسطينيين للحصول على تصريح للعمل بإسرائيل. ونبه أبو شورم إلى أن فتح حدود غزة للعمال ليعملوا في الخط الأخضر سيكون له الكثير من النتائج لعل أبرزها إنهاء الدور القطري أو ما

عزت حامد

حفاؤها أسقطوا طائرة استطلاع روسية

أنقرة تصعد شمال حلب... وتتهم واشنطن بـ«الخداع»



قوات الجيش التركي في سورية

في تصريحات عقب مقتل اثنين من شرطة المهام الخاصة في شمال حلب، الماضي، إلى تصعيد عسكري تركي ضد قسد في شمال سوريا، قائلاً إن «صبر تركيا نفذ حياض البؤر الإرهاب في شمال سوريا»، مؤكداً أن تركيا عازمة على القضاء على التهديدات التي مصدرها تلك المناطق. وأكدت وزارة الخارجية الأميركية مواصلة المشاورات مع أنقرة لإيجاد حل سياسي في سوريا وإنهاء الصراع.

روسيا وأميركا بالتدخل، ولم تف أي منهما بذلك الوعد». وأضاف: «نحن مصمّمون للغاية على طرد (الإرهابيين) من هذه المنطقة، وسنعمل كل ما يتطلبه الأمر، الولايات المتحدة تصدر تصريحات إدانة، لكنها تدعمهم بالأسلحة. هذا خداع، عملياتنا العسكرية مهمة لسلامة حدود سوريا، فأجندة حزب العمال الكردستاني ووحدة حماية الشعب هي تقسيم سوريا». كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ن مح

اعتبرت أنقرة التصريحات الأميركية التي أدانت فيها واشنطن مقتل شرطين في هجوم لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية، أكبر مكونات تحالف قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والهجمات العابرة للحدود «غير صادقة»، وتشكل نوعاً من «الخداع». وأكدت أنها ستعمل ما يلزم لتطهير مناطق في شمال سوريا من الوحدات الكردية. وواصلت انتقاداتها لكل من الولايات المتحدة وروسيا لما عدته عدم الالتزام بتعهداتها بضمان انسحابها من المناطق المتاخمة لحدودها وتحميلها جانباً من المسؤولية عن الهجمات الأخيرة على قواتها في شمال حلب. وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن بلاده ستعمل كل ما يلزم من أجل «تطهير مناطق في شمال سوريا من وحدات حماية الشعب»، مضيفاً أن روسيا والولايات المتحدة مسؤولتان أيضاً عن هجمات الوحدات الكردية على القوات التركية في مارع شمال حلب في الأيام القليلة الماضية حيث أسفر هجومان عن مقتل جندي واثنين من عناصر شرطة المهام الخاصة.

وتابع جاويش أوغلو، خلال مؤتمر صحافي مع وزير خارجية نيكاراغوا دينيس مونكانا كوليندريس في أنقرة ()، بأن روسيا والولايات المتحدة لم تتلزماً بتعهداتهما بضمان انسحاب الوحدات الكردية من منطقة الحدود السورية مع تركيا. ووصف جاويش أوغلو الإدانات الأميركية للهجمات على تركيا بأنها «غير صادقة»، لافتاً إلى أن واشنطن تسلك وحدات حماية الشعب الكردية، ويجب علينا الاعتماد على أنفسنا والقيام بما يجب تجاه هجماتها. وقال: «تزايد الهجمات السورية ضد قواتنا، وعدتنا